التداخل الجيوسياسي وإشكالات الحوكمة في المناطق المتنازع عليها: تحليل متعدد الأبعاد

صراع الهوية وتحديات بناء الدولة ما بعد ٢٠٠٣ (كركوك أنموذجاً)

Geopolitical Interference and Governance Issues in Disputed Territories : A Multidimensional Analysis

Identity Conflict and the Challenges of Post-2003 State-Building (Kirkuk as a Model)

د سلام مجهول شهد D.Salam Majhool Shahad

Iqsalam18@gmail.com

تربية القادسية

المستخلص

تعد قضية المناطق المتنازع عليها، ولا سيما مدينة كركوك، من أبرز التحديات التي تواجه المشروع الوطني العراقي في مرحلة إعادة بناء الدولة بعد عام 2003. ويؤجج هذا الصراع بيئة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الجيوسياسية مع صراعات الهوية العرقية والدينية، وتتقاطع فيها المصالح المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، مما يجعلها رمزًا للصراعات التي تعيق تشكيل دولة موحدة قائمة على المواطنة والعدالة وسيادة القانون. وعلى الرغم من وجود إرادة دستورية لإيجاد حل قانوني وعادل لقضية كركوك من خلال المادة 140 من الدستور العراقي، إلا أن التأخر في تنفيذ مراحل التطبيع والاستفتاء أتاح الفرصة لتفاقم الانقسامات المجتمعية وتعزيز الشعور بالتهميش لدى بعض المكونات، فضلًا عن استغلال القوى الخارجية لهذا الفراغ لتحقيق مصالحها الجيوسياسية.

في هذا السياق، يركز البحث على تحليل الديناميكيات المعقدة التي تحكم العلاقة بين التدخلات الجيوسياسية وصراعات الهوية من جهة، وتحديات الحوكمة وبناء الدولة من جهة أخرى، ويبين كيف ساهمت هذه العوامل في إعاقة التنمية وتهديد الاستقرار الأمني وتأخير تحقيق التماسك المجتمعي. وتوضح الدراسة أن الحل لا يمكن أن يكون أحادي الجانب أو قصير الأمد، بل يتطلب مقاربة شاملة تقوم على العدالة الانتقالية، والحوار المجتمعي، وإعادة النظر في نموذج الحكم القائم، واعتماد آليات أكثر شفافية في إدارة الموارد، وتفعيل المشاركة السياسية لجميع المكونات. لذا، توصي الدراسة باعتماد نموذج الفيدرالية التشاركية كإطار مؤسسي قادر على احتواء التنوع العرقي والسياسي في كركوك وضمان حكم شامل وعادل يحقق التوازن بين الوحدة الوطنية والحقوق المشروعة للمكونات، بما يعزز الأمن الوطني للعراق ويحمي سيادته على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية : النزاعات الجيوسياسية، صراعات الهوية، بناء الدولة، الفيدرالية التشاركية، الأمن القومي العراقي.

Abstract

The issue of the disputed areas, particularly the city of Kirkuk, is one of the most prominent challenges facing the Iraqi national project in the phase of rebuilding the state after 2003. This conflict fuels a complex environment in which geopolitical dimensions overlap with ethnic and religious identity conflicts, and local interests intersect with regional and international interventions, making it a symbol of the conflicts that hinder the formation of a unified state based on citizenship, justice, and the rule of law. Despite the existence of a constitutional will to find a legal and just solution to the Kirkuk issue through Article 140 of the Iraqi Constitution, the delay in implementing the stages of normalisation and the referendum provided an opportunity to exacerbate societal divisions and reinforce the sense of marginalisation among some components, as well as for external powers to exploit this vacuum to achieve their geopolitical interests.

In this context, the research focuses on analysing the complex dynamics governing the relationship between geopolitical interventions and identity conflicts on the one hand, and governance and state-building challenges on the other, showing how these factors have contributed to impeding development, threatening security stability, and delaying the achievement of social cohesion. The study shows that the solution cannot be unilateral or short-term, but rather requires a comprehensive approach based on transitional justice, community dialogue, reconsidering the existing governance model, adopting more transparent mechanisms in resource management, and activating political participation for all components. Therefore, the study recommends adopting the model of participatory federalism as an institutional framework capable of containing the ethnic and political diversity in Kirkuk and ensuring comprehensive and just governance that strikes a balance between national unity and the legitimate rights of the components, in a way that enhances Iraq's national security and protects its sovereignty in the long term.

Keywords: Geopolitical conflicts, identity conflicts, state building, participatory federalism, Iraqi national security.

المقدمة:

في عالم تتشكل فيه التحولات الجيوسياسية المتسارعة وتآكل السيادة التقليدية تحت وطأة التشابكات الإقليمية والدولية، تبرز قضية الأراضي المتنازع عليها كأرضية خصبة لدراسة التفاعل المعقد بين الهويات المتنافسة وآليات بناء الدولة الحديثة. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في السياقات التي تكثف فيها الجغرافيا السياسية التناقضات التاريخية والثقافية والاقتصادية في بوتقة واحدة، كما هو الحال في مدينة كركوك العراقية. وبعيدًا عن كونها مجرد دراسة حالة محصورة في حدودها الإدارية الضيقة، فإن كركوك هي بمثابة نافذة تحليلية للتحديات الأعمق الكامنة في الطبيعة الهشة لدول ما بعد الاستعمار في الشرق الأوسط، وتأثير الجهات الفاعلة الخارجية في تشكيل ديناميكيات الحكم المحلي، وتشابك الروايات التاريخية المتنازع عليها مع المشاريع السياسية المعاصرة. تقدم هذه الدراسة تحليلاً متعدد الطبقات لكركوك كنموذج معقد يعكس تقاطعات ثلاثية: البعد الداخلي المتجذر في صراعات الهوية الموروثة من سياسات التهميش الممنهج التي سنتها الأنظمة الاستبدادية المتعاقبة؛ والبعد الإقليمي المتجسد في تدخلات دول الجوار التي تديم أزمات الشرعية من خلال التحالفات العابرة للحدود؛ والبعد الدولي المرتبط باستراتيجيات القوى العالمية في إدارة الصراع، والتي تتأرجح بين دعم اللامركزية السياسية وتعزيز الهيمنة المركزية بما يتماشى مع مصالحها الجيوستراتيجية.

يسعى هذا التحليل، الذي يؤسس بحثه في إطار نظري يدمج بين العلوم السياسية النقدية والجغرافيا السياسية التأسيسية ودراسات ما بعد الاستعمار، إلى تفكيك الثنائيات الاختزالية التي طالما هيمنت على الخطاب الأكاديمي حول بناء الدولة - مثل "المركز مقابل الأطراف" أو "الهوية مقابل المصالح" - من خلال الكشف عن التفاعل العضوي بين العمليات المحلية لتكوين الهوية والتدفقات العالمية لرأس المال السياسي. وتمثل كركوك، باعتبارها مركزًا للثروة النفطية الاستراتيجية وساحة حيوية للذاكرة الجماعية لمجتمعاتها الكردية والعربية والتركمانية والمسيحية، مجالًا مكانيًا ورمزيًا يُعاد فيه التفاوض يوميًا على مفاهيم المواطنة والانتماء من خلال تفاعلات معقدة بين الجهات الفاعلة المحلية التي تسعى جاهدةً إلى ترسيخ السرديات التاريخية لمجموعاتها والجهات الفاعلة الخارجية التي تستغل التنوع الثقافي كورقة مساومة في معادلات أوسع نطاقًا لأمن الطاقة وبناء التحالفات الإقليمية. وضمن هذا السياق، تعيد الدراسة تعريف "التشابك الجيوسياسي" ليس فقط كتدخل خارجي في الشؤون الداخلية بل كظاهرة هيكلية تذيب الحدود بين الداخل والخارج. هنا، تنخرط النخب المحلية في الشبكات العابرة للحدود الوطنية التي تمول الحملات الانتخابية وتشكل خطابات الهوية وفقًا لاستراتيجيات الرعاة الإقليميين، بينما يعاد توظيف المظالم المجتمعية كعملة سياسية في المساومات الدولية على حقوق عبور النفط أو الممرات اللوجستية. وبالتالي، تتطور تحديات الحوكمة في المناطق المتنازع عليها من مسائل فنية تتعلق بالكفاءة الإدارية إلى مسائل وجودية

معضلات حول السرديات المتنافسة للشرعية السياسية وسلطة صنع القرار، حيث تواجه كل محاولة لبناء مؤسسات حكومية بأسئلة جوهرية: من يملك الحق في تحديد "المصلحة العامة" في مجتمع منقسم رأسياً؟ كيف تُصاغ السياسات في ظل غياب الإجماع على السردية التاريخية التأسيسية للدولة؟ وما الذي يشكل

السيادة الفعلية عندما تحكم القواعد غير المكتوبة العلاقات بين الجهات الفاعلة المحلية وأجندات القوى الخارجية؟

تجادل هذه الدراسة بأن أزمة الحكم متعددة الطبقات في كركوك لا يمكن اختزالها في عوامل داخلية أو خارجية معزولة، بل تنبثق بشكل جدلي من تفاعلها. فالبنى الاجتماعية المتشظية تولد فرصًا للتدخل الخارجي، والذي بدوره يعيد تشكيل التحالفات الداخلية بطرق تعمق الانقسامات وتعقد جهود المصالحة. على سبيل المثال، لم تكن سياسات الهندسة الديموغرافية القسرية التي اتبعها النظام البعثي - بهدف تغيير التركيبة العرقية للمدينة - مجرد أدوات محلية للهيمنة العرقية، بل كانت جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز التحالفات الإقليمية من خلال خلق واقع ديموغرافي يخدم مصالح الدول المجاورة في تقويض التطلعات الكردية. هذا الإرث المتراكم من المظالم المتراكمة أصبح فيما بعد أداةً من قبل الجهات الفاعلة الدولية لإضفاء الشرعية على أشكال جديدة من الوصاية السياسية تحت ستار "حماية الأقليات". ومن هذا المنظور، تتخذ عملية بناء الدولة في كركوك بعد عام 2003 ديناميكية فريدة من نوعها، حيث تتشابك ثلاثة مسارات زمنية متباينة: المسار التاريخي الممتد من الحقبة العثمانية والاستعمار البريطاني والحكم البعثي الذي خلّف طبقات متعاقبة من التشريعات المتناقضة بشأن ملكية الأراضي وحقوق المواطنة؛ والمسار المعاصر المرتبط بالتحول الديمقراطي الهش المنبثق عن اتفاقات ما بعد الغزو، والذي يتسم بتوتر متأصل بين الخطاب الفيدرالي الداعي إلى اللامركزية والسيطرة المركزية على عملية صنع القرار الاقتصادي; والمسار المستقبلي الذي تشكله الرؤى المتنافسة لمصير المدينة، والتي تتراوح بين الاندماج في إقليم كردستان والحفاظ على السيطرة الفيدرالية، إلى جانب المطالب المحلية بنموذج حكم ذاتي متميز.

في قلب هذا التعقيد الزمني تكمن مسألة الهوية كعامل مركزي يعيد إنتاج أزمات الحوكمة من خلال الآليات الرمزية والمادية على حد سواء. فالممارسات اليومية لإدارة التنوع - من التسميات في الشوارع إلى التعيينات الإدارية - تتحول إلى ساحات صراع خفية حول التمثيل الشرعي للماضي والحاضر، حيث تصبح الرموز الثقافية أدوات لترسيم الحدود المتخيلة بين "نحن" و"هم"، بينما تتحول المؤسسات الحكومية إلى ساحات للتنافس العرقي على السيطرة على صنع القرار كضمانة ضد التهميش التاريخي. وتنتج هذه الديناميكية ما يمكن تسميته "حوكمة الهشاشة": حالة من التوازن السلبي تحافظ فيها الأطراف المتصارعة على استقرار سطحي من خلال التوزيع الطائفي للمحسوبية السياسية، بينما تبقى المسائل الأساسية المتعلقة بالعدالة التوزيعية وطبيعة العقد الاجتماعي مؤجلة على الدوام. ويتطلب فهم هذه الظواهر تجاوز المستوى المحلي للتدقيق في تفاعلها مع التحولات الإقليمية الأوسع نطاقًا، مثل النفوذ التركي المتزايد في الشؤون العراقية من خلال خطاب يمزج بين المخاوف الأمنية بشأن حزب العمال الكردستاني والدعوة الثقافية لحقوق التركمان، أو التنافس الإيراني السعودي الذي يعيد إحياء الانقسامات الطائفية من خلال دعم الجماعات الميليشياوية، أو الدور المتناقض للولايات المتحدة في تأييدها الشكلي للتحول الديمقراطي مع إصرارها على هياكل السلطة المركزية لضمان استقرار تدفق النفط. وتوضح هذه الشبكة المعقدة من العلاقات كيف تصبح الأراضي المتنازع عليها مثل كركوك نقاط وصل لمشاريع جيوسياسية كبرى، حيث تتحول القضايا المحلية إلى أدوات في منافسة أوسع نطاقاً لإعادة رسم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ما بعد الاستعمار.

مشكلة البحث:

تمثل المناطق المتنازع عليها، ولا سيما مدينة كركوك، واحدة من أعقد التحديات السياسية والجيوسياسية التي تواجه العراق في مرحلة ما بعد عام 2003. وتنبع إشكالية البحث من الواقع المعقد الذي تواجهه هذه المناطق، حيث تتقاطع الأبعاد الجغرافية السياسية مع صراعات الهوية والإثنية، وتتضارب المصالح المحلية والإقليمية والدولية، ما يخلق بيئة من عدم اليقين السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لبناء دولة حديثة قائمة على المواطنة والمساواة، إلا أن غياب الحكم الرشيد وغياب التوافق حول الوضع القانوني والإداري لهذه المناطق عمّق الانقسامات المجتمعية وفاقم الصراعات بين المكونات الديموغرافية وأعاق التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني. من هنا، يبرز السؤال البحثي المحوري: كيف تؤثر التدخلات الجيوسياسية وصراعات الهوية على معضلات الحكم وتحديات بناء الدولة في المناطق المتنازع عليها؟

وبشكل أوسع: هل من الممكن تحقيق التماسك المجتمعي والسياسي في مثل هذا السياق المعقد؟

فرضية البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن التداخلات الجيوسياسية الداخلية والخارجية تشكل عوامل رئيسية تعيق الحكم الفعال وبناء الدولة الحديثة في الأراضي المتنازع عليها. علاوة على ذلك، فإن الصراعات القائمة على الهوية - لا سيما تلك القائمة بين الهوية الوطنية والانتماءات الطائفية أو العرقية - تشكل تحديات وجودية أمام تحقيق الشراكة السياسية والمجتمعية التي تعدّ أساسية لتعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية. لذلك، يفترض البحث أن الأطر القانونية والإدارية القائمة لم تعد كافية لمعالجة التعقيدات المتراكمة. بل هناك حاجة لإعادة تقييم نموذج الحكم السائد وتطوير آليات أكثر شمولاً وحيادية ترتكز على الحوار المجتمعي والعدالة الانتقالية والتوزيع العادل للسلطة والموارد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في عدة أبعاد مترابطة:

على الصعيد النظري فهو يسهم في إثراء المجالات الأكاديمية للجغرافيا السياسية ودراسات النزاع وتحليل الحوكمة في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن خلال تقديم إطار تحليلي متعدد الأبعاد (سياسي واجتماعي واقتصادي وقانوني)، يعزز البحث فهم ديناميكيات الصراع في المناطق المتنازع عليها.

على الصعيد العلمي تتجلى اهميته من خلال دراسة حالة كركوك، يقدم البحث مثالاً ملموساً يعزز قيمته العملية. وهذا يسمح لأصحاب المصلحة المعنيين - بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية وصانعي السياسات - بالتعلم من التجربة العراقية في إدارة القضايا ذات الآثار الهوياتية والجيوسياسية على حد سواء.

اما على الصعيد الزمني فيأتي البحث في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات جيوسياسية عميقة بسبب التحولات في موازين القوى الإقليمية والعالمية. وهذا يجعل من الضروري إعادة النظر في كيفية إدارة الأراضي المتنازع عليها بما يتماشى مع المصالح الاستراتيجية الوطنية.

ويركز البحث على الأثر الإنساني للنزاع من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه النزاعات على حياة المواطنين اليومية، وحقوقهم في المشاركة السياسية، والحصول على الخدمات الأساسية، والأمن الشخصي. وهذا يضيف منظورًا إنسانيًا بالغ الأهمية إلى الخطاب الأكاديمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة على النحو التالي

1. الهدف العام:

تحليل التفاعلات المعقدة بين التداخلات الجيوسياسية وصراعات الهوية في المناطق المتنازع عليها في العراق، لاسيما بعد عام 2003، من أجل استكشاف تأثيراتها على عمليات الحكم وبناء الدولة الحديثة.

2. الأهداف المحددة:

- ❖ دراسة الأبعاد الجيوسياسية المحيطة بالأراضي المتنازع عليها وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في مسار الصراع.
- ❖ تحليل طبيعة الهوية والتوترات العرقية داخل هذه المناطق وتقييم تأثيرها على التماسك الاجتماعي والمشاركة السياسية.
- ❖ تقييم فعالية هياكل الحكم الحالية في هذه المناطق وتحديد الثغرات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الحكومية المحلية.
- ❖ اقتراح توصيات سياساتية وقانونية ومؤسسية يمكن أن تسهم في تحسين بيئة الحوكمة وتعزيز آفاق بناء دولة المواطنة القائمة على العدالة والإدماج والمساواة.

وبذلك، لا يكتفي البحث بتقديم سرد وصفي للوضع، بل يسعى إلى تقديم منظور نقدي وتحليلي يتيح فهمًا أعمق للديناميكيات المعقدة التي تشكل العلاقات السياسية والاجتماعية في المناطق المتنازع عليها. وفي نهاية المطاف، يهدف البحث إلى رسم مسار قائم على أسس علمية لمعالجة هذه القضايا ضمن إطار وطني شامل.

منطقة الدراسة :

تعتبر محافظة كركوك، الواقعة في شمال العراق على خط عرض 35.47 درجة شمالاً وخط طول 44.41 درجة شرقاً، مثالاً معقداً على التداخل الجيوسياسي وتداخل الهوية في المناطق المتنازع عليها. تقع المدينة في سفوح جبال زاغروس وتطل على سهول غنية بالنفط، وهي ملتقى جغرافي استراتيجي بين المناطق الكردية في الشمال والمناطق العربية في الوسط والجنوب، مع وجود مكونات تركمانية ومسيحية تثري النسيج الاجتماعي. وتقع كركوك فلكياً ضمن المنطقة شبه القاحلة، مما يؤثر على أنماطها الاقتصادية الزراعية والرعوية. ومنذ عام 2003، تفاقمت مشاكل الحكم في كركوك بسبب التنافس بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان على السيطرة الإدارية والأمنية، التي تغذيها ثروتها النفطية التي تجعلها محط أطماع محلية ودولية. وتبرز أزمة الهوية كعامل مركزي في تعقيد عملية بناء الدولة، حيث تتصارع السرديات التاريخية للهوية الكردية والعربية والتركمانية على شرعية الانتماء الإقليمي، في حين أن غياب الآليات الفعالة لتقاسم السلطة والموارد يفاقم أزمات الثقة بين المكونات.

تُظهر هذه الديناميكيات كيف أن التشابكات الجيوسياسية والهوياتية تعيق تنفيذ الحكم المستدام، ما يجعل كركوك مرآة لتحديات بناء الدولة العراقية الهشة في مرحلة ما بعد 2003.

الخريطة (1):الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

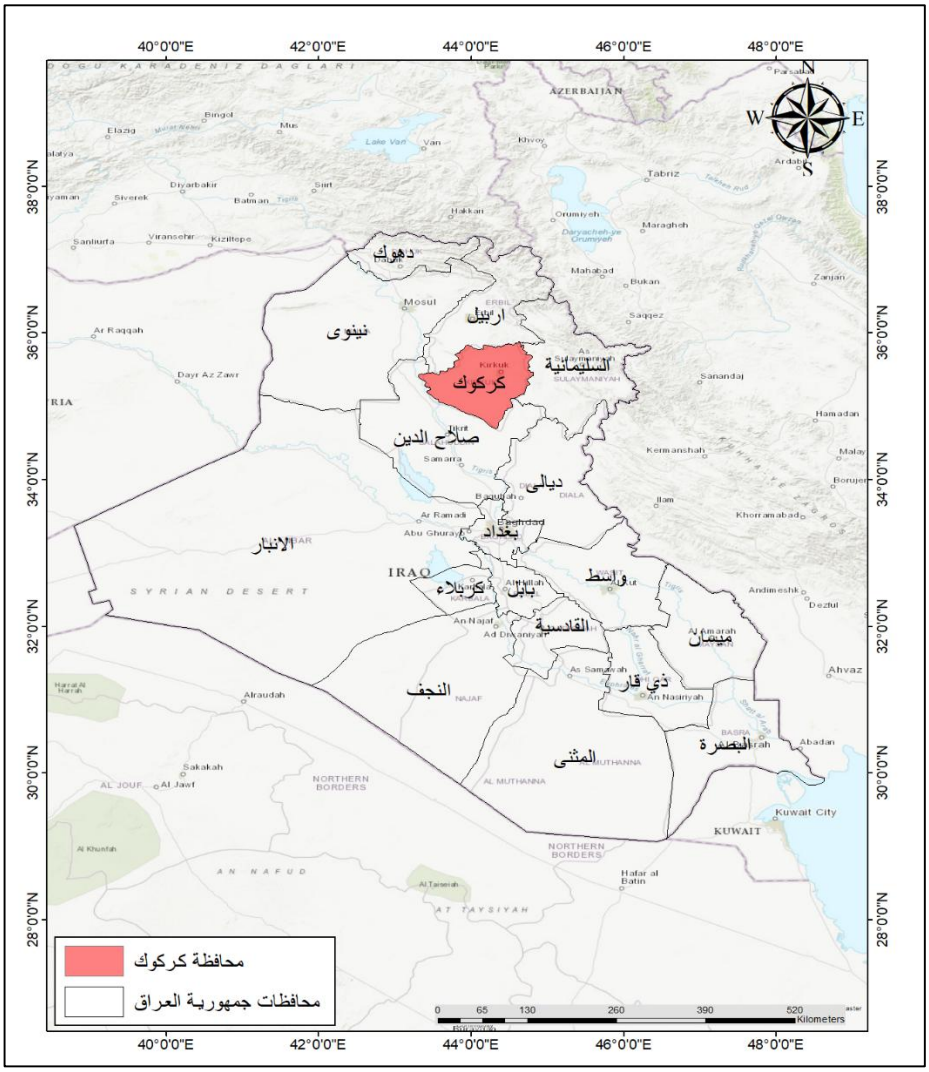

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خارطة العراق 50000/1لعام 2023م

اولاً- الإطار التاريخي للنزاع:

يمثل تاريخ العراق الحديث والمعاصر، خاصة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا، مشهدًا معقدًا من التفاعلات السياسية والجغرافية والاجتماعية التي شكلت بنية الدولة وطبيعة العلاقات بين مكوناتها العرقية والطائفية، خاصة في المناطق المتنازع عليها مثل مدينة كركوك. ولم تكن هذه المناطق، بما فيها كركوك وتلعفر وسنجار وخانقين وبعقوبة وديالى وسهل نينوى، مواقع استراتيجية اقتصاديًا بسبب مواردها الطبيعية الهائلة فحسب، بل كانت أيضًا ميدانًا للتنافس السياسي بين القوى المحلية والإقليمية والدولية، مما عقّد من إشكاليات الحكم وبناء الدولة الحديثة في مرحلة ما بعد 2003. ومن هنا تأتي أهمية دراسة السياق التاريخي للصراع في هذه المناطق، ليس فقط لفهم جذور المشكلة، بل أيضًا لتحديد مدى تأثير التدخلات الجيوسياسية المباشرة وغير المباشرة على استقرارها الداخلي وعملية إعادة بناء الدولة في سياق ديمقراطي وتعددي[1].

ويمكننا أن نبدأ رحلتنا التاريخية من أوائل القرن العشرين، عندما دخلت المنطقة المعروفة اليوم بكركوك ضمن الحدود الإدارية للدولة العراقية الحديثة بعد تقسيم الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث تم رسم الحدود السياسية للعراق تحت الوصاية البريطانية التي لم تراع بالضرورة التوازنات العرقية والدينية القائمة على الأرض، بل كانت مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروة النفطية. في عام 1927، اكتُشف النفط في كركوك من قبل الشركة التركمانية (شركة نفط العراق فيما بعد)، مما زاد من الأهمية الاستراتيجية للمدينة وجعلها محط تنافس متزايد بين مختلف المجموعات العرقية والسياسية. بحلول عام 1934، تم حفر أكثر من 300 بئر نفط في كركوك، مما جعلها واحدة من أهم مراكز إنتاج النفط في الشرق الأوسط.

في ظل النظام الملكي الذي تأسس عام 1921، حاولت الحكومة المركزية في بغداد فرض سيطرتها على المدينة، لكن دون الاهتمام الكافي بإدارة سكانها المتنوعين بطريقة متوازنة، مما خلق توترات مستمرة بين العرب والأكراد والتركمان حول الهوية والتمثيل السياسي. وفقًا لإحصاء عام 1957، كان التوزيع السكاني في كركوك على النحو التالي: 38% من الأكراد، و28% من العرب، و24% من التركمان، وأقلية من المسيحيين الآشوريين والتركمان والأيزيديين. إلا أن هذا الواقع التعددي بدأ يتغير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة مع صعود النفوذ القومي الكردي وظهور الحركة المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مما جعل كركوك إحدى الأوراق الرئيسية في لعبة النفوذ بين الحكومة المركزية والتمرد الكردي[2].

مع صعود النفوذ القومي الكردي في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة بعد تأسيس الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني في الخمسينيات والستينيات، مما جعل كركوك إحدى الأوراق الرئيسية في لعبة النفوذ بين الحكومة المركزية والتمرد الكردي. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال فترة حكم نظام صدام حسين السابق، حيث تم اعتماد سياسة "التعريب" بشكل منهجي في المناطق ذات الأغلبية غير العربية، وخاصة كركوك، بهدف تغيير تركيبتها الديموغرافية وتقويض النفوذ الكردي فيها. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فقد تم تهجير نحو 120 ألف عائلة كردية من كركوك وسهل نينوى والمناطق المحيطة بها بين عامي 1975 و1988، وذلك في إطار

---

[1] عمار علي السمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .*شمال العراق 1958-1975: دراسة سياسيّة* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2012.

[2] O'Driscoll, Dylan. "Conflict in Kirkuk: A comparative perspective of cross-regional self-determination disputes." *Ethnopolitics* 17.1 (2018): 37-54.

حملات قادتها إدارة الأمن العام والقوات الخاصة آنذاك. وفي المقابل، تم نقل ما يقدر بنحو 80 ألف عائلة عربية من جنوب ووسط العراق وتوطينهم في كركوك وديالى وتلعفر، وفقًا لدراسة نُشرت في مجلة "الصراع والمجتمع" عام 2018.

وهكذا، تحوّلت كركوك من مدينة متعددة الأعراق ومختلطة ديموغرافيًا إلى منطقة مشبعة بصراعات الهوية، نتيجة تدخلات مباشرة من الدولة المركزية تهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي لخدمة أهداف النظام الجيوسياسية. كانت هذه السياسة جزءًا من مشروع أكبر يهدف إلى تقويض أي مطالب انفصالية أو تنموية مستقلة في شمال العراق. كما تجلت هذه السياسة في التطهير العرقي الذي نفذته قوات النظام خلال حملة الأنفال بين عامي 1986 و1989، والتي أدت إلى مقتل أكثر من 180 ألف مدني كردي وتدمير شامل للبنية التحتية الريفية، وفقًا لشهادات المحكمة الجنائية الخاصة بجرائم النظام السابق[3].

بعد سقوط النظام في عام 2003، دخلت المناطق المتنازع عليها، وخاصة كركوك، مرحلة جديدة من التوترات السياسية والجيوسياسية. وعادت مسائل الانتماء والهوية إلى الواجهة من جديد، وتصاعدت الخلافات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان حول إدارة هذه المناطق، خاصة في ظل الدستور العراقي لعام 2005، الذي نص على ضرورة حل قضية المناطق المتنازع عليها من خلال آلية تعرف باسم المفوضية العليا المستقلة لعودة النازحين، بالإضافة إلى تنظيم استفتاء شعبي في كركوك لتحديد وضعها النهائي. إلا أن هذه الآليات لم يتم تطبيقها بشكل كامل بسبب التعقيدات السياسية وغياب الإرادة الوطنية المشتركة، والتدخلات الإقليمية والدولية التي تسعى لاستغلال الفراغ القانوني والسياسي لتحقيق مصالحها الجيوسياسية الخاصة.

فمن ناحية، تبنت إيران موقفًا داعمًا للحكومة الاتحادية في بغداد وتعمل على تعزيز وجودها في المناطق المتنازع عليها من خلال أطرافها المسلحة. ومن جهة أخرى تدعم بعض الأحزاب الشيعية في البرلمان العراقي التي ترفض أي تسوية تمنح كركوك أو غيرها من المناطق وضعًا إداريًا أو سياسيًا يضعف مركزية الدولة. وبحسب تقرير صادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في عام 2021، فإن أكثر من 60% من القوات الأمنية في كركوك تنتمي إلى أجهزة أمنية مرتبطة بالجماعات المسلحة المدعومة من إيران، وهو ما يعكس عمق التدخل الإيراني في توجيه موازين القوى داخل المدينة. ومن جهة أخرى، يرى إقليم كردستان بدعم من بعض القوى الغربية والتركية أن كركوك منطقة ذات أهمية قومية واستراتيجية، ويحاول توسيع نفوذه فيها، سواء بدعم الأحزاب الكردية أو من خلال دخول قوات البيشمركة إلى المدينة في بعض المراحل، كما حدث بعد انسحاب الجيش العراقي من المدينة في عام 2014، ثم تجدد الصراع في عام 2017 بعد استفتاء إقليم كردستان على الاستقلال. ووفقًا لتقرير نشرته مؤسسة راند في عام 2019، فقد بلغ عدد قوات البيشمركة التي دخلت كركوك في تلك الفترة نحو 15 ألف عنصر من قوات البيشمركة مما زاد من حدة التوتر بين بغداد وأربيل[4].

[3] Rasoul, Muhammed Rasoul. *History of Kirkuk from the beginning of the nineteenth century until becoming part of the Iraqi monarchy in 1925*. Diss. Universität Erfurt, 2017.

[4] Jobson, Laura, et al. "Randomised clinical trial investigating memory training for recovery–adolescents in addressing psychiatric concerns among adolescents in Iraq." (2025): 04111.

أما تركيا فلها مصالح تاريخية وقومية في كركوك، خاصة من خلال العلاقة الخاصة مع المكون التركماني، وهي تعارض بشدة أي تقارب بين كركوك وإقليم كردستان، خوفاً من تأثير ذلك على القضية الكردية داخل حدودها. ووفقًا لبيانات وزارة الخارجية التركية، فإن عدد التركمان في كركوك يتجاوز 500,000 تركماني في كركوك، وهو ما يجعل تركيا تنظر إلى المدينة كجزء من منطقة نفوذها الثقافي والجيوسياسي. وسجلت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2020 تدخلات تركية في شكل دعم لوجستي وتدريب للفصائل التركمانية المسلحة في كركوك، ما يشير إلى أن تركيا تلعب دورًا مباشرًا في توجيه ديناميكيات الصراع في المدينة.

وقد ساهمت كل هذه التدخلات الخارجية سواء من إيران أو تركيا أو القوى الدولية في تعطيل الحلول الداخلية وخلق بيئة من عدم اليقين، مما أثر سلباً على عملية الحكم المحلي في كركوك وأعاق تطوير المؤسسات الحكومية وبناء مجتمع مدني قوي قادر على التفاعل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى عدم الاستقرار إلى تراجع الخدمات العامة، وتفاقم البطالة، وانتشار الفساد، وعدم الفصل بين السلطات، وكلها مؤشرات على سوء الحوكمة في المدينة. ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2022، تبلغ نسبة البطالة في كركوك 24.7%، في حين تشير تقارير هيئة النزاهة العراقية إلى أن معدلات الفساد في مشاريع التنمية في كركوك تصل إلى 43% من إجمالي الموازنة المحلية، وهو ما يعكس حجم التحديات المتعلقة بتطبيق الحوكمة الرشيدة[5].

ثانياً- الإطار القانوني للأراضي المتنازع عليها:

تقع كركوك في قلب المعضلات السياسية والقانونية والاجتماعية الأكثر تعقيداً في العراق، وتجسد التفاعل المعقد بين التدخلات الجيوسياسية وفشل الحكم وصراعات الهوية والتحديات الأوسع نطاقاً لبناء الدولة بعد عام 2003. تقع كركوك على بعد 250 كيلومترًا شمال بغداد تقريبًا، وهي ليست مركزًا جغرافيًا استراتيجيًا فحسب، بل هي أيضًا محور اقتصادي بسبب احتياطاتها النفطية الهائلة التي تقدر بحوالي 9.8 مليار برميل، أو حوالي 10% من احتياطات النفط المؤكدة في العراق وفقًا لوزارة النفط العراقية[6]. ومع ذلك، وبعيدًا عن أهميتها الاقتصادية، ترمز كركوك إلى التوترات العالقة حول السيطرة على الأراضي والتركيبة السكانية والهوية الوطنية التي استمرت منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003[7].

---

[5] Abdullah, Sunbul Mohammed Zeki, Mayada K. Mohammed, and Maha A. Hamdi. "Assessment of the Relationship Between ABO Blood Group and Familial Cancer Occurrence in Kirkuk City: Relationship Between ABO Blood Group and Familial Cancer Occurrence in Kirkuk City." Galen Medical Journal 14 (2025): e3813-e3813.

[6] ياسر حميد محمد الهاشمي. "العوامل المؤثرة في فاعلية تنفيذ السياسات النفطية العامة-دراسة تحليلية في وزارة النفط العراقية". *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية* 6.5 (2025): 304-329.

[7] Qadir, Sanh Sh. "From Domestic Mandates to International Responsibilities: Legal Strategies for Iraq's Disputed Territories." *Koya University Journal of Humanities and Social Sciences* 7.2 (2024): 517-529.

ومن الناحية القانونية، تندرج كركوك تحت فئة "الأراضي المتنازع عليها" كما حددتها المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005، والتي تحدد عملية من ثلاث مراحل لحل مثل هذه النزاعات: التطبيع (إعادة السكان النازحين وعكس سياسات التعريب)، وتسجيل الملكية، والاستفتاء لتحديد الوضع الإداري النهائي لهذه المناطق. وعلى الرغم من أن هذا الإطار منصوص عليه في الدستور، إلا أنه لم يُنفذ إلى حد كبير. وحتى عام 2023، لا تزال أكثر من 120,000 عائلة نازحة - معظمها من الأكراد والتركمان والآشوريين والأقليات الأخرى - تنتظر إعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات التي صودرت خلال حملات التعريب التي قام بها صدام حسين في السبعينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وذلك وفقًا لتقارير مفوضية حقوق الإنسان في إقليم كردستان والمنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدى هذا النسيان القانوني إلى تفاقم المظالم التاريخية وتعميق انعدام الثقة بين المجتمعات العرقية، مما خلق حلقة من الاستياء والتنافس على الأرض والسلطة.

من من منظور جيوسياسي، جعل موقع كركوك الاستراتيجي وثرواتها من الموارد نقطة محورية للتدخلات الإقليمية. فلدى كل من تركيا وإيران مصالح راسخة في المنطقة، وغالبًا ما تستفيدان من الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز أجنداتهما. فتركيا، التي تحتفظ بعلاقات ثقافية ولغوية قوية مع السكان التركمان السنة في كركوك، تنظر إلى المدينة كجزء من منطقة نفوذها الموسعة وتدعم التمثيل السياسي التركماني. وفي الوقت نفسه، تسعى إيران إلى تعزيز موقفها من خلال التحالفات مع الجماعات الكردية الشيعية والميليشيات الشيعية الموالية لها في بغداد. وتزيد هذه التدخلات الخارجية من تعقيد المشهد الداخلي المضطرب أصلاً، محوّلةً كركوك إلى ساحة معركة بالوكالة تتقاطع فيها المصالح المحلية والأجنبية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب السيادة الوطنية والاستقرار[8].

ولا تزال الحوكمة في كركوك مجزأة وغير فعالة، حيث لا تزال المؤسسات المحلية الضعيفة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والتعليم والرعاية الصحية. ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، قُدّر عدد سكان المحافظة بحوالي 1.7 مليون نسمة في عام 2020، ويتألفون من حوالي 36% من الأكراد و28% من التركمان و24% من العرب و12% من الأقليات الدينية والعرقية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التنوع، لا تزال الحوكمة الشاملة بعيدة المنال. وتكافح السلطات المحلية من أجل التنسيق مع المؤسسات الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات والشلل البيروقراطي وغياب المساءلة. علاوةً على ذلك، أدّت الإدارة غير الشفافة لعائدات النفط - لا سيما خلال الفترة التي كانت فيها حكومة إقليم كردستان تصدّر النفط بشكل مستقل من دون موافقة بغداد - إلى تأجيج الخلافات المالية وتوسيع الفجوة بين مختلف المجموعات العرقية، ما عزّز تصورات التهميش والإقصاء.

ويكمن في جوهر عدم الاستقرار في كركوك الصراع المستمر حول الهوية والانتماء. فقد أصبحت المدينة نموذجاً مصغراً للنقاش الأوسع حول مستقبل العراق: هل يجب أن تبقى دولة مركزية موحدة أم تتطور إلى فيدرالية أكثر لامركزية؟ بالنسبة للعديد من الأكراد، تمثل كركوك وطناً تاريخياً وامتداداً

[8] Nurdiansah, Nandang. "Natural Resources and Conflict: A Dispute of Kurds and the Iraqi Government in Kirkuk." *Middle Eastern Culture & Religion Issues* 2.1 (2023): 1-18.

رمزياً لمنطقة الحكم الذاتي الكردية. وهم يجادلون بضرورة دمج المدينة في إقليم كردستان من خلال استفتاء شعبي، مستشهدين بالمظالم التاريخية والتحولات الديموغرافية الناجمة عن عقود من التعريب القسري. وعلى العكس من ذلك، يعارض العرب والتركمان بشدة هذه الفكرة، ويصرون على أن كركوك جزء لا يتجزأ من الدولة العراقية الاتحادية. ووفقًا لاستطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بغداد في عام 2019، فضّل ما يقرب من 45% من سكان كركوك البقاء تحت سيطرة الحكومة المركزية، بينما أيد 35% من السكان الاندماج مع إقليم كردستان، وكانت النسبة المتبقية البالغة 20% إما مترددة أو غير مبالية. وتسلط هذه الانقسامات الضوء على صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء[9]

ثالثاً- ديناميكيات الهوية والسياسات المحلية:

كركوك هي أكثر من مجرد مركز اقتصادي يضم ما يقرب من 10% من احتياطيات النفط المؤكدة في العراق - حوالي 9.8 مليار برميل وفقاً لوزارة النفط العراقية - فهي أيضاً منطقة متنازع عليها بشدة بسبب تركيبتها المتعددة الأعراق وموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي. فوفقًا للجهاز المركزي للإحصاء العراقي (2020)، يبلغ عدد سكان المحافظة حوالي 1.7 مليون نسمة، يتألفون من حوالي 36% من الأكراد و28% من التركمان و24% من العرب و12% من الأقليات الدينية والعرقية مثل الآشوريين والكلدان والسريان. وعلى الرغم من ثراء هذا التنوع، إلا أنه جعل كركوك أيضًا نقطة محورية للصراعات القائمة على الهوية، وفشل الحكم والتدخلات الجيوسياسية التي لا تزال تهدد الوحدة الوطنية والاستقرار على المدى الطويل[10].

ويكمن في جوهر الصراع في كركوك الصراع على الهوية والانتماء. لقد أصبحت المدينة ساحة معركة رمزية للروايات المتنافسة حول مستقبل العراق: هل يجب أن تبقى دولة مركزية موحدة أم تتطور إلى اتحاد فيدرالي أكثر لامركزية حيث يتم الاعتراف بالهويات الإقليمية ضمن إطار وطني أوسع؟ تنظر الجماعات السياسية الكردية إلى كركوك باعتبارها جزءًا تاريخيًا من الوطن الكردي وتدعو إلى دمجها في إقليم كردستان من خلال الاستفتاء، كما هو متوخى بموجب المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005. في المقابل، تعارض المجتمعات العربية والتركمانية هذه الخطوة بشدة، وتصر على أن كركوك جزء من الدولة العراقية الاتحادية. وقد كشف استطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بغداد في عام 2019 أن حوالي 45% من سكان كركوك يفضلون البقاء تحت سيطرة الحكومة المركزية، بينما أيد 35% من السكان الاندماج مع إقليم كردستان، وكانت النسبة المتبقية البالغة 20% إما مترددة أو غير مبالية. وتؤكد هذه الانقسامات على صعوبة صياغة رؤية مشتركة لمستقبل كركوك.

تاريخيًا، تعود التوترات حول كركوك إلى أوائل القرن العشرين، عندما حوّل اكتشاف النفط المدينة إلى ثروة استراتيجية. وفي ظل نظام صدام حسين، تم تنفيذ سياسات تعريب ممنهجة في ظل نظام صدام

---

[9] Nurdiansah, Nandang. "Natural Resources and Conflict: A Dispute of Kurds and the Iraqi Government in Kirkuk." *Middle Eastern Culture & Religion Issues* 2.1 (2023): 1-18.

[10] هنادي محمد إبراهيم العبيدان. "تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها "،*مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية* 6.3 (2025): 78-131.

حسين، حيث تم تهجير عشرات الآلاف من الأكراد والتركمان والآشوريين قسراً واستبدالهم بمستوطنين عرب من جنوب ووسط العراق. غيرت هذه التلاعبات الديموغرافية النسيج الاجتماعي للمدينة ورسخت الانقسامات العرقية التي لا تزال قائمة حتى اليوم. وبعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، سعت الأحزاب السياسية الكردية إلى عكس هذه التغييرات واستعادة ما اعتبروه مكانهم الشرعي في كركوك، لكنهم واجهوا مقاومة شرسة من المجتمعات العربية والتركمانية التي كانت تعتبر نفسها مقيمة شرعية في كركوك. ولا يزال هذا الصراع المستمر حول ملكية الأراضي والتمثيل السياسي والهوية الثقافية يؤجج التوترات ويعيق جهود المصالحة[11].

ومن الناحية القانونية، لا يزال وضع كركوك الذي لم يُحسم بعد يشكل عقبة رئيسية أمام السلام والاستقرار. وتنص المادة 140 من الدستور العراقي على عملية من ثلاث مراحل لحل النزاعات على أراضٍ مثل كركوك: التطبيع (إعادة السكان النازحين وعكس سياسات التعريب)، وتسجيل الملكية، والاستفتاء الشعبي لتحديد الوضع الإداري النهائي للإقليم. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الدستور ينص على هذه المراحل، لم يتم تنفيذ أي من هذه المراحل بشكل كامل. فوفقاً لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان، لا تزال نحو 120 ألف عائلة نازحة - معظمها من الأكراد والتركمان والآشوريين - تنتظر إعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات التي صودرت خلال حملات التعريب التي قام بها صدام حسين في سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي. وقد أدى هذا النسيان القانوني إلى تفاقم المظالم التاريخية وتعميق انعدام الثقة بين المجتمعات العرقية، مما خلق حلقة من الاستياء والتنافس على الأرض والسلطة[12].

ولا يزال الحكم في كركوك مجزأ وغير فعال، حيث لا تزال المؤسسات المحلية الضعيفة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والتعليم والرعاية الصحية. وقد أدى التداخل في السلطة بين المؤسسات الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان والسلطات المحلية إلى شلل بيروقراطي وخلل مؤسسي. علاوةً على ذلك، أدّت الإدارة غير الشفافة لعائدات النفط - لا سيما خلال الفترة التي كانت فيها حكومة إقليم كردستان تصدّر النفط بشكل مستقل من دون موافقة بغداد - إلى تأجيج الخلافات المالية وتوسيع الانقسامات بين الأعراق، ما عزّز الشعور بالتهميش والإقصاء. وقد أدى غياب هياكل الحكم الشفافة والشاملة للجميع إلى تعميق الشعور بالاغتراب الذي تشعر به مختلف الطوائف وإضعاف شرعية مؤسسات الدولة في نظر العديد من السكان.

من من منظور جيوسياسي، جعل موقع كركوك الاستراتيجي وثرواتها من الموارد نقطة محورية للتدخلات الإقليمية. فلدى كل من تركيا وإيران مصالح راسخة في المنطقة، وغالبًا ما تستفيدان من الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز أجنداتهما. فتركيا تحافظ على علاقات ثقافية ولغوية قوية مع المجتمع

[11] Bet-Shlimon, Arbella. *Kirkuk, 1918–1968: Oil and the Politics of Identity in an Iraqi City*. Harvard University, 2012.

[12] Shanks, Kelsey. "The politics of education in iraq: the influence of territorial dispute and ethno-politics on schooling in kirkuk." *Journal on Education in Emergencies* 4.1 (2018): 141-163.

التركماني السني في كركوك وتدعم تمثيلهم السياسي، وتعتبر المدينة جزءًا من منطقة نفوذها الممتدة. وفي الوقت نفسه، تسعى إيران إلى تعزيز مكانتها من خلال التحالفات مع الجماعات الكردية الشيعية والميليشيات الشيعية الموالية لها في بغداد. وتزيد هذه التدخلات الخارجية من تعقيد المشهد الداخلي المضطرب أصلاً، محوّلةً كركوك إلى ساحة معركة بالوكالة تتقاطع فيها المصالح المحلية والأجنبية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب السيادة الوطنية والاستقرار.

وبالنظر إلى هذه التحديات متعددة الأبعاد، هناك حاجة ماسة إلى حلول شاملة ومنصفة تتجاوز المصالح السياسية والعرقية الآنية وتعطي الأولوية للمصلحة الوطنية. ويتطلب بناء دولة فعالة في عراق ما بعد 2003 معالجة الغموض القانوني المحيط بالأراضي المتنازع عليها مثل كركوك، وضمان العدالة للمجتمعات النازحة، وتعزيز الحكم الشامل الذي يعكس التنوع في المنطقة. إن تنفيذ المادة 140 بطريقة شفافة وعادلة - من خلال التطبيع السليم، وتسجيل الأراضي، وإجراء استفتاء ذي مصداقية - أمر ضروري لحل وضع كركوك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز المؤسسات المحلية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الحوار بين الطوائف على بناء الثقة والحد من التوترات.

و لا يمكن فصل مصير كركوك عن المشروع الأوسع لإعادة بناء عراق موحد وتعددي وديمقراطي. وتشكّل المدينة حالة اختبار حاسمة لما إذا كانت البلاد قادرة على إدارة تنوعها العرقي بنجاح، والتمسك بسيادة القانون، ومقاومة التلاعب الخارجي. ومن دون التوصل إلى حل عادل ومستدام لقضية كركوك، سيستمر العراق في مواجهة التشرذم الداخلي والتدخل الخارجي، مما يقوض استقراره على المدى الطويل وآفاق تطوره الديمقراطي. لذلك، فإن اتباع نهج متعدد الأبعاد - نهج يدمج بين الإصلاح القانوني والتسوية السياسية والتنمية الاقتصادية والمشاركة المجتمعية - أمر لا غنى عنه لتحويل كركوك من مصدر انقسام إلى نموذج للتعايش والازدهار المشترك، وحماية أمن العراق الوطني وسيادته في هذه العملية[13].

رابعاً-التداعيات الأمنية لقضية كركوك وسيناريوهات الحل (الفيدرالية التشاركية أنموذجًا)

تعد مدينة كركوك ركيزة استراتيجية في بنية الدولة العراقية، ليس فقط لدورها المحوري في الاقتصاد الوطني بفضل امتلاكها نحو 10% من احتياطي النفط المؤكد في البلاد (نحو 9.8 مليار برميل) بحسب وزارة النفط، بل لأنها مثال صغير على التنوع العرقي والثقافي الذي يميز نسيج المجتمع العراقي. وتتمتع المحافظة بتنوع ديموغرافي ملحوظ، حيث تبلغ نسبة الأكراد 36 في المائة من السكان، و28 في المائة من التركمان، و24 في المائة من العرب، و12 في المائة من الأقليات الدينية والعرقية مثل الآشوريين والكلدان والسريان، وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام 2020[14] .

ومنذ سقوط نظام البعث عام 2003، أصبحت كركوك عنواناً للخلافات السياسية بين بغداد وأربيل، وبين المكونات المحلية نفسها، بسبب الغموض الدستوري والفراغ التشريعي الذي أحاط بوضعها القانوني. ولطالما كانت المدينة محط سياسات تمييزية وممارسات تعريب قاسية إبان حكم البعث، أدت إلى تهجير

---

[13] Knights, Michael, and Ahmed Ali. "Kirkuk in Transition." *The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus* 102 (2010).

[14] دينا رزق خوري .*العراق في زمن الحرب: الجندية والاستشهاد وإحياء الذكرى* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2022.

مئات الآلاف من الأكراد والتركمان والآشوريين وإحلال مستوطنين عرب شيعة وسنة من مناطق الجنوب والوسط محلهم، مما أسس لواقع ديموغرافي مشوه لا يعكس التاريخ والجغرافيا الحقيقية للمدينة. وفي ظل غياب حلول عادلة وجذرية لهذه المشاكل، ظل هذا الواقع مصدر توتر مستمر وغذى شعورًا عميقًا بالمظلومية لدى العديد من المجموعات العرقية والدينية، مما فاقم من الانقسامات وجعل أي تسوية سياسية أو إدارية معقدة للغاية[15].

ولا تقتصر التداعيات الأمنية لقضية كركوك على الجانب السياسي فحسب، بل تمتد إلى جذور الاستقرار المجتمعي والاقتصادي داخل المحافظة وخارجها. فقد أدى غياب إدارة محلية فعالة وشاملة وتقاسم السلطة بين السلطات الاتحادية والمحلية والإقليمية إلى تهميش كبير في توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة والتعليم، وساهم في تفاقم الفقر وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت البيئة الاجتماعية بيئة خصبة للتطرف والتجنيد الطائفي، وهناك خطر أن تصبح المدينة بيئة مواتية لنشاط الجماعات المسلحة والخلايا النائمة التي تستغل الفراغ الأمني والشعور بالتهميش لتحقيق أهدافها. وقد أدى التنافس على السيطرة على الموارد النفطية وغياب آليات واضحة لتقسيم العائدات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان إلى تفاقم الخلافات المالية وتفاقم العلاقات بين المركز والإقليم، وخلق انطباعاً بأن كركوك تُستخدم كورقة ضغط سياسي وليس كمنطقة خدمية وسكانية بحاجة إلى التنمية والاستقرار[16].

ومن الناحية الجيوسياسية، فإن موقع كركوك الاستراتيجي وثروتها النفطية جعلاها محط تنافس إقليمي ودولي متعدد الأبعاد. فتركيا، التي تربطها علاقات ثقافية ولغوية واسعة مع التركمان السنة في كركوك، ترى في المدينة نقطة اتصال مهمة لتوسيع نفوذها في شمال العراق، وقد دعمت ممثلي هذه المجموعة بوسائل سياسية وعسكرية مختلفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي لأي محاولة لضم كركوك إلى إقليم كردستان. ومن جهة أخرى، تعمل إيران على تعزيز وجودها في الإقليم من خلال دعم بعض الفصائل الكردية الشيعية والميليشيات الموالية لها في بغداد، بهدف الحفاظ على توازن القوى لصالح الحكومة الاتحادية ومنع أي تقدم كردي في تعزيز الحكم الذاتي. وقد ساهمت كل هذه التدخلات الخارجية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، في تحويل كركوك إلى ساحة صراع بالوكالة تتضارب فيها المصالح الإقليمية والدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الداخلي ويعرقل أي جهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة[17].

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة لتصميم نموذج إداري وسياسي جديد قادر على احتواء جميع المكونات وتحقيق نوع من التوازن بين المصالح المتضاربة. وهنا تبرز أهمية الفيدرالية التشاركية كأحد

---

[15] Moradi, Eskandar. "Geopolitics of Kirkuk; Contestation or Compromise, From Perspective of." *Geopolitics Quarterly* 14.50 (2018): 109-135.

[16] Anderson, Liam, and Gareth Stansfield. *Crisis in Kirkuk: The ethnopolitics of conflict and compromise*. University of Pennsylvania Press, 2009.

[17] رفعت، آرام. "كركوك: القضية المركزية في السياسة الكردية ومشكلة العراق المعقدة ."*مجلة شؤون الأقليات المسلمة*. 28.2 (2008): 251-266

السيناريوهات الممكنة لحل قضية كركوك بما يحفظ وحدة الأراضي العراقية، ويحقق قدراً من اللامركزية السياسية، ويوفر آليات للمشاركة الفعالة لجميع المكونات في صنع القرار. ويمكن أن يأخذ هذا النموذج شكل إقليم محلي لكركوك يتمتع بحكم ذاتي حقيقي في إطار الدولة العراقية الموحدة، ويتضمن مجلساً منتخباً يمثل جميع المكونات العرقية والدينية بشكل عادل وشفاف، ويتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الموارد البشرية والمادية وتنفيذ المشاريع التنموية وتنظيم العلاقة بين السلطات المحلية والمركزية.

وفي موازاة ذلك، يجب وضع آلية واضحة ومستقلة لإدارة عائدات النفط في كركوك، بحيث يتم تخصيص نسبة محددة من هذه العائدات لتمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة داخل المحافظة، بما يضمن عدم استغلال الثروة النفطية كوسيلة ضغط سياسي أو اقتصادي على أي طرف. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة النظر في مسألة التهجير القسري ووضع خطة واضحة للتعويض وإعادة التوطين. وينبغي أن تشمل هذه الخطة نحو 120 ألف عائلة نازحة لا تزال تعيش في ظروف إنسانية صعبة دون حلول عملية، بحسب تقارير الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان في إقليم كردستان[18].

وبحسب استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة بغداد عام 2019، فإن نحو 45% من سكان كركوك يفضلون بقاء المحافظة ضمن الإدارة الاتحادية، بينما يؤيد نحو 35% من السكان فكرة الانضمام إلى إقليم كردستان، في حين يبقى 20% مترددين أو غير مبالين، في إشارة واضحة إلى أن المجتمع المحلي لا يريد ثنائية الانفصال أو التبعية الكاملة، بل يسعى إلى حل وسط يضمن حقه في الحياة الكريمة والمشاركة السياسية والحماية القانونية. ويصبح مستقبل كركوك اختبارًا حقيقيًا لقدرة العراق على التعايش مع تنوعه العرقي، وبناء مجتمع متماسك قائم على المواطنة وسيادة القانون، ومقاومة التدخلات الخارجية، وتحويل المدينة من مصدر انقسام إلى نموذج للتعايش والازدهار المشترك، بما يعزز أمن العراق الوطني ويحمي وحدة أراضيه على المدى البعيد[19].

---

[18] Ferris, Elizabeth, and Kimberly Stoltz. "The future of Kirkuk: the referendum and its potential impact on displacement." *The Brookings Institution* 3 (2008).

[19] نصري، غدير، وسرماند سليمي. "سياسة كركوك: التداعيات السياسية على إيران." (2013): 75-100.

الخاتمة

تعتبر منطقة كركوك مثالاً مركزياً لتقاطع الجغرافيا والهوية والسياسات المحلية والتدخلات الإقليمية والدولية، حيث تتداخل فيها القضايا العرقية والاقتصادية والقانونية مع قضايا الحكم وضعف المؤسسات وصراع الهوية، مما يجعلها رمزاً للتحديات التي تواجه بناء الدولة في عراق ما بعد 2003. ولم يقتصر التداخل الجيوسياسي حول المدينة على التجاذبات الداخلية فحسب، بل أصبحت ساحة للتنافسات الإقليمية والدولية التي تعزز عدم الاستقرار وتهدد وحدة واستقلالية القرار الوطني. إن استمرار الغموض القانوني والسياسي حول وضع كركوك، وعدم تطبيق المواد الدستورية المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها -خاصة المادة 140- يشكل تهديداً مباشراً لوحدة العراق واستقراره، ويضعف فرص تحقيق مشروع دولة المواطنة والمساواة. لذلك يجب أن تكون الحلول شاملة وعادلة، تقوم على العدالة الانتقالية، والمشاركة السياسية الحقيقية، وإعادة النظر في نموذج الحكم بما يضمن التمثيل المتوازن لجميع المكونات، وبما يعزز الثقة المجتمعية ويعيد بناء النسيج الاجتماعي.

النتائج:

1. تُعد كركوك نموذجًا مركزيًا لدراسة التداخل بين الصراعات الهوياتية، وإشكاليات الحوكمة، والتدخلات الجيوسياسية في العراق ما بعد 2003.
2. يعكس النزاع على كركوك تنامي الانقسامات العرقية والسياسية التي تهدد تماسك الدولة ووحدتها الإقليمية.
3. ساهمت السياسات السابقة من تعريب وتشريد في تعميق الجراح التاريخية وخلق بيئة خصبة للصراعات المستمرة.
4. غياب تنفيذ المواد الدستورية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها زاد من حالة عدم اليقين وعزز الشعور بالظلم لدى مختلف المكونات.
5. تحولت كركوك إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، مما زاد من تعقيد الوضع الداخلي وضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها.

التوصيات:

1. تفعيل المادة 140 من الدستور العراقي بشكل عادل وشفاف، بما يتضمن إعادة المهجرين وتصحيح سجلات الملكية.
2. اعتماد نموذج الفيدرالية التشاركية في إدارة المناطق المتنازع عليها، بما يضمن المشاركة السياسية الكاملة لجميع المكونات.
3. تعزيز الحوار المجتمعي بين المجموعات السكانية المختلفة في كركوك لبناء جسور الثقة وتفادي الانقسامات الطائفية والعرقية.
4. وضع آلية شفافة لإدارة الموارد النفطية وتمويل المشاريع التنموية المحلية، بما يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
5. تقليل التدخلات الخارجية عبر تعزيز السيادة الوطنية واعتماد سياسة خارجية متوازنة لا تُعطي مساحة للقوى الإقليمية للتأثير على الداخل العراقي.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر العربية:

1. السمر , عمار علي , 2012 , *شمال العراق 1958-1975: دراسة سياسيّة* , سوريا , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. خوري , دينا رزق , 2022 , *العراق في زمن الحرب : الجندية والاستشهاد وإحياء الذكرى* , ترجمة امين ح . حداد , قطر , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. آرام , رفعت , 2008 , "كركوك: القضية المركزية في السياسة الكردية ومشكلة العراق المعقدة", *مجلة شؤون الأقليات المسلمة* .266-251 : 28.2.2008 .
4. غدير، نصري ، وسرماند سليمي , 2013 , " سياسة كركوك: التداعيات السياسية على إيران" , 100-75.
5. العبيدان , هنادي محمد إبراهيم , 2025 , " تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها", *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية* .6.3 (2025): 78-131
6. الهاشمي , ياسر حميد محمد , 2025 , "العوامل المؤثرة في فاعلية تنفيذ السياسات النفطية العامة-دراسة تحليلية في وزارة النفط العراقية" , *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية* 6.5 (2025): 304-329.
7. زكي , عبدالله سنبل محمد ، ميادة ك. محمد، ومها أ. حمدي , 2025 , "تقييم العلاقة بين مجموعة الدم ABO وحدوث السرطان العائلي في مدينة كركوك ."*مجلة غالين الطبية* 14 (2025): e3813.
8. شوان , قادر سانه , 2024 , "من المهام الوطنية إلى المسؤوليات الدولية: الاستراتيجيات القانونية لمناطق النزاع في العراق ."*مجلة جامعة كويا للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 7.2 (2024): 517-529.

ب. المصادر الأجنبية:

1. Anderson, Liam, and Gareth Stansfield. *Crisis in Kirkuk: The ethnopolitics of conflict and compromise* . University of Pennsylvania Press, 2009.
2. Bet-Shlimon, Arbella. *Kirkuk, 1918–1968: Oil and the Politics of Identity in an Iraqi City* . Harvard University, 2012.
3. Jobson, Laura, et al. "Randomised clinical trial investigating memory training for recovery-adolescents in addressing psychiatric concerns among adolescents in Iraq." *(2025): 04111.*

4. Knights, Michael, and Ahmed Ali. "Kirkuk in Transition." *The Washington Institute for Near East Policy* , Policy Focus 102 (2010).
5. Moradi, Eskandar. "Geopolitics of Kirkuk; Contestation or Compromise, From Perspective of." *Geopolitics Quarterly* 14.50 (2018): 109-135.
6. Nurdiansah, Nandang. "Natural Resources and Conflict: A Dispute of Kurds and the Iraqi Government in Kirkuk." *Middle Eastern Culture & Religion Issues* 2.1 (2023): 1-18.
7. O'Driscoll, Dylan. "Conflict in Kirkuk: A comparative perspective of cross-regional self-determination disputes." *Ethnopolitics* 17.1 (2018): 37-54.
8. Qadir, Sanh Sh. "From Domestic Mandates to International Responsibilities: Legal Strategies for Iraq's Disputed Territories." *Koya University Journal of Humanities and Social Sciences* 7.2 (2024): 517-529.
9. Rasoul, Muhammed Rasoul. *History of Kirkuk from the beginning of the nineteenth century until becoming part of the Iraqi monarchy in 1925* . Diss. Universität Erfurt, 2017.
10. Shanks, Kelsey. "The politics of education in Iraq: the influence of territorial dispute and ethno-politics on schooling in Kirkuk." *Journal on Education in Emergencies* 4.1 (2018): 141-163.
11. Ferris, Elizabeth, and Kimberly Stoltz. "The future of Kirkuk: the referendum and its potential impact on displacement." *The Brookings Institution* 3 (2008).